مركز القدس

فضل عرابي

النقب.. صراع على الأرض وهوس الديموغرافيا

أوراق تحليلية

أوراق تحليلية

النقب.. صراع على الأرض وهوس الديموغرافيا

فضل عرابي

يشكل النقب نحو نصف مساحة فلسطين التاريخية، إذ تقدر مساحته بـ 14 ألفًا و230 كيلومترًا مربعًا، تمتد من الفالوجة شمالًا وغزة غربًا والخليل شرقًا إلى أم الرشراش على خليج العقبة جنوبًا.

وقدّرت مساحة الأرض التي كان يعيش عليها الفلسطينيون في النقب قبل النكبة بـ 4 ملايين دونم، في حين يعيشون اليوم على 400 ألف دونم فقط بنسبة 3% من مساحة أرض النقب.

وهي المساحة التي يحاول الاحتلال سلبها، ويقطنها 300 ألف فلسطيني يُشكلون 32% من سكان النقب، يقفون في وجه مخططات الاحتلال للاستيلاء على أراضيهم وطردهم منها.

وتُعد صحراء النقب منطقة إستراتيجية بالغة الأهمية؛ إذ تضم أهم القواعد العسكرية لجيش الاحتلال، ومرافقه الأمنية الحساسة، وشبكة الطُّرق التي يسلكها جيشه وأرتاله العسكرية التي تحيط بها القرى الفلسطينية البدوية في النقب.

نبذة تاريخية

ووفقًا للإحصائيات التي جرت في فترة الانتداب البريطاني لعام 1931 بلغ عدد البدو في النقب 65 ألف نسمة، وقدرت لجنة فلسطين للأراضي سنة 1920 الأراضي المفتلحة في قضاء بئر السبع بما لا يقل عن 3.75 مليون دونم عدا أراضي الرعاية.

كما تبين صور لسلاح الجو البريطاني من سنة 1945 أن جميع مناطق السكن في قضاء بئر السبع مفتلحة بالكامل، وهذا يدحض مزاعم "إسرائيل" بأن النقب صحراء بالكامل وأن أهلها بدو رحل.

تم احتلال بئر السبع من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي في الفترة الواقعة بين تشرين الأول/ أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر لعام 1948، وترافق ذلك مع تهجير 90٪ من سكان النقب الذين أصبحوا لاجئين، والأغلبية العظمى منهم جرى تهجيرها إلى الأردن وقطاع غزة، ووفقًا لإحصاء جرى عام 1998 بلغ عدد اللاجئين من قضاء النقب 555.813 نسمة، ولم يتبق في النقب بعد حملة التهجير إلا 10 آلاف نسمة تم تهجيرهم وتركيزهم في منطقة جغرافية محدودة.

في 2 أيار/ مايو لعام 1971 بدأت سلطات الاحتلال حملة لتسجيل الأراضي في النقب، بهدف تسجيل أراضي السكان الذين تم تهجيرهم على أنها أملاك دولة بذريعة أنها "أملاك غائبين"، وتقدم سكان النقب العرب بطلبات ملكية لمساحة مليون دونم، لكن سلطات الاحتلال رفضت طلباتهم، ولم تعترف بالقرى العربية في النقب بما في ذلك القرى القائمة قبل احتلال النقب.

وبعد ذلك أقرت سلطات الاحتلال تجميع السكان العرب في النقب في سبعة تجمعات سكنية، مع عدم الاعتراف بملكية البدو لأراضيهم على أساس أن كل أراضي النقب موات، معتمدة على قانون صدر عام 1920 إبان فترة الانتداب البريطاني يناقض قانون الأراضي العثماني الصادر عام 1858، والذي ينص على أن من أحيا أرضًا مواتًا يحصل على حقوق ملكيتها، أما القانون البريطاني الذي أقر بضغط من الوكالة اليهودية فينص على أن من يفلح أرضًا مواتًا لا يحصل على حقوق ملكيتها ويعتبر مخالفًا للقانون.

غير أن سلطات الاحتلال ومع رفضها الاعتراف بحقوق الملكية للعرب أعلنت أن أي مواطن عربي يتنازل عن حقوقه في أرضه يحصل على تعويض بأرض بديلة بنسبة 20 بالمئة من مساحة أرضه، بالإضافة لتعويض مالي عما تبقى.

وبعد أن فشلت مخططات سلطات الاحتلال في ترحيل العرب من النقب وتركيزهم في مناطق محددة ودفعهم للتنازل عن أراضيهم عنوة بدأت سلطات الاحتلال بصياغة مخططات مختلفة بهدف الاستيلاء على أراضي النقب، مثل: لجنة القاضي المتقاعد غولدبرغ التي شكلت في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 وقدمت توصياتها في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، ولأن التوصيات لم ترق لسلطات الاحتلال على الرغم من أنها لم تلب الحد الأدنى من مطالب عرب النقب.

فشكلت سلطات الاحتلال في 18 كانون الثاني/ يناير 2009 لجنة جديدة برئاسة إيهود برافر وهو عضو في "مجلس الأمن القومي"، ومدير قسم التخطيط الاستراتيجي في ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية، لبحث توصيات لجنة غولدبرغ، بحجة أن هدف اللجنة الجديدة هو وضع آليات لتنفيذ توصيات اللجنة السابقة.

وقدمت لجنة برافر توصياتها في 3 أيار/ مايو 2011، وتم تحويل التوصيات إلى رئيس "مجلس الأمن القومي" يعقوب عميدرور، وهو معروف بتوجهاته اليمينية المتطرفة، وبعد إدخال التعديلات "الأمنية" لعميدرور جرى تحويل التوصيات إلى حكومة الاحتلال حيث تم إدخال تعديلات على البند رقم 10 لجعل الخطة تتضمن تصفية نهائية لأراضي العرب في النقب. [1]

وبعد فشلها في تنفيذ مخطط برافر أعلنت سلطات الاحتلال تأجيل تنفيذ المشروع، لكنها لم تتخل عن سعيها للاستيلاء على الأراضي العربية في النقب، فأقدمت على وضع خطة استراتيجية ضمن ما بات يعرف بـ"التحول الاستراتيجي"، بهدف تكثيف الاستيطان في النقب من خلال نقل مركز الثقل العسكري الإسرائيلي إلى هناك.

وعقب ذلك، شهد النقب نقل قاعدة إعداد الضباط وقاعدة المخابرات، عوضًا عن المطارات العسكرية القائمة، كما نقلت المنشآت الحيوية العسكرية ووضعتها بجوار البلدات العربية بهدف محاصرتها ومنعها من التمدد الطبيعي.

وفي عام 2014 صادقت سلطات الاحتلال على خطة "كيدمات نيقيب" التي تهدف إلى إقامة 22 مستوطنة في النقب، ومضاعفة عدد السكان هناك ثلاث مرات، بهدف لجم التوسع العربي ومنع إمكانية خلق امتداد عربي بين منطقة الضفة وغزة.

وفي هذا السياق أتى مخطط "ميبوت عراد" عام 2016 بهدف إقامة خمس مستعمرات يهودية في المنطقة الواقعة جنوب الضفة الغربية، بهدف وضع حزام عازل يفصل بين سكان جنوب الضفة والبدو، ثم كانت محاولة تهجير أم الحيران وإقامة المستعمرة اليهودية "حيران" على أنقاضها ضمن هذا المخطط. [2]

وفي حزيران/ يونيو لعام 2018 أعلنت ما تسمى بوزارة القضاة الإسرائيلية عن تسجيل 180 ألف دونم من أراضي المواطنين العرب، بعد مصادرتها وتهجير أهلها عام 1953. [3]

كما استهدفت سلطات الاحتلال قرى النقب بالهدم والإهمال والحرمان من الخدمات الأساسية وسياسة رش المزروعات.

مشروع تشجير النقب

مع بداية هذا العام شرعت سلطات الاحتلال في وضع اليد وسلب 800 ألف دونم من أراضي قرى النقب المسلوبة الاعتراف، وذلك من خلال استئناف جرافات "الصندوق القومي اليهودي" [4] أعمال التجريف لأراضي قرية الأطرش الممتدة على مساحة 45 ألف دونم ويقطنها 7 آلاف نسمة، الأمر الذي يعد مقدمة للاستيلاء عليها تحت ذريعة أنها منطقة زراعية تشرف عليها حكومة الاحتلال.

وعلى إثر ذلك شهد النقب منذ عدة أيام مواجهات بين أهالي قرى بدوية فلسطينية والأجهزة الأمنية لسلطات الاحتلال، لتنفذ أجهزة سلطات الاحتلال الأمنية عمليات اعتقال وتنكيل واعتداء وحشي على المتظاهرين، من الشبّان والنساء والأطفال.

وعلى الرغم من أن الاحتجاجات والمواجهات بين أهالي قرى النقب العربية والأجهزة الأمنية لسلطات الاحتلال ليست جديدة في مواجهة محاولات التهجير والاستيطان، فإن اللافت هذه المرة أن الاحتجاجات أخذت طابع الهبة الشعبية المقاومة، إذ التف حولها الفلسطينيون من مختلف مناطق الأراضي المحتلة عام 1948، ليقفوا جميعًا بصدورهم العارية في وجه جرافات الاحتلال وأجهزته الأمنية، ولتصدح حناجرهم بالهتاف للأرض وفلسطين.

صراع أرض ووجود

أكد منسق لجنة التوجيه العليا للعرب في النقب، جمعة الزبارقة أن الهبة الشعبية التي يخوضها أهل النقب تهدف لوقف الظلم والإجحاف الذي يجرى بحقهم، "فصراعنا معهم صراع أرض ووجود، وليس صراعًا قانونيًّا".

وأوضح أن "إسرائيل" ليست دولة قانون، وأنهم لا يثقون بالقضاء الإسرائيلي في أي قضية كانت، فكيف يثقون به في قضايا الأرض.

وتساءل: "هل توجد دولة ديموقراطية -كما تسمي إسرائيل نفسها- يوجد فيها قرى غير معترف بها، وتحرم سكانها من الخدمات الأساسية مثل: المياه والكهرباء والبنى التحتية، منذ 73 عامًا".

وتابع الزبارقة: "نحن نتحدث عن قضية أرض ووجود وحقوق مسلوبة، لذلك فإن هذه الاحتجاجات امتدت بفضل مشاركة الشباب من كل القرى المجاورة سواء المعترف بها أو غير المعترف بها، فالكل يعاني المعاناة نفسها، ومحروم من كل الخدمات".

وواصل: "ما تبقى لنا من الأرض هو نسبة ضئيلة أقل من 5%، ونحن نكوّن 32% من سكان النقب، وصراعنا على هذه المساحة من الأرض، وسنظل نقف في وجه الفكر الصهيوني".

وشدد الزبارقة على أن تعالي الأصوات بالهتاف للأرض وفلسطين والالتفاف الشعبي حول هبة النقب ومقاومة الاحتلال، يرجع إلى أن القضية مرتبطة أساسًا بالأرض الفلسطينية؛ "فعندما توضع الأرض على المحك، تجد بأن الناس كلها تنتفض بالاحتجاجات، حيث يتم تضييق الحيز الفلسطيني يومًا بعد يوم".[5]

تطهير عرقي

قال رئيس حركة "المواطن" في النقب عبد أبو كف "لم تحسم إسرائيل المعركة في صحراء النقب، فالسكان البدو يواصلون معركة صمودهم في أرضهم، ويخوضون عقودًا من النضال للتمسك بآخر ما تبقى لهم من أراض، ويرفضون تجميعهم وتركيزهم على أقل مساحة من الأرض".

ويوضح أبو كف أن تجريف الأراضي بالقرى المسلوبة الاعتراف هو وجه آخر للتهجير البطيء للسكان البدو، وسلبهم أراضيهم وتوظيفها للمشاريع الاستيطانية والتهويدية، قائلًا إن "المؤسسة الإسرائيلية أعلنت الحرب على البدو في النقب، فما يحدث هو تطهير عرقي، عبر الهدم، والتجريف، والاقتلاع وتشريد السكان في العراء، بغية إجبارهم على السكن في البلدات الثابتة".

التهويد الزاحف

حذر رئيس المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها عطية الأعسم، من تداعيات عمليات تجريف الأراضي في النقب، وخاصة في القرى المسلوبة الاعتراف في منطقة "السياج".

وأكد أن التجريف والتحريش للأراضي يهدف للتضييق على السكان وقطع أي تواصل جغرافي بين القرى البدوية، عبر زرع المستوطنات والمزارع الفردية فوق الأراضي العربية التي تواجه التهويد الزاحف.

ويوضح الأعسم أنه وبالإضافة لعمليات التجريف والتحريش للأراضي، قامت سلطات الاحتلال بين عامي 2015 و2020 بهدم أكثر من 12 ألف منزل ومنشأة سكنية في القرى المسلوبة الاعتراف، بينما تم الإعلان عن إقامة 12 مستوطنة جديدة وعشرات المزارع الفردية لليهود.

ويشير إلى أن سلطات الاحتلال تستهدف الوجود العربي في النقب، وتعتمد سياسة التهجير الزاحف مع سكان القرى المسلوبة الاعتراف بغية إجبارهم على الهجرة القسرية وتجميعهم في البلدات القائمة على أقل مساحة من الأرض. مشددًا على أن الإجماع في النقب هو على رفض أي تسوية، والإصرار على الاعتراف الإسرائيلي بالقرى المسلوبة الاعتراف، وتثبيت ملكية المواطنين البدو لـ 800 ألف دونم.[6]

من جانبه، وفي حديث خاص لـ"مركز القدس لدراسات" قال المختص في الشأن الإسرائيلي الدكتور عمر جعارة إن الهدف من التشجير هو إثبات أن هذه الأرض ملكية دولة، فحينما يتم تشجير أي منطقة في أي دولة ينطبق عليها قوانين الأحراش والغابات، بمعنى أنها تصبح ملكية دولة، لكن هذه الأراضي ليست ملكية دولة، وإنما هي ملكية فلسطينية.

وبين أن الفلسطينيين يمتلكون مستندات تؤكد ملكيتهم لهذه الأرض تعود إلى عهد الدولة العثمانية، وفترة الاحتلال البريطاني، لكن "إسرائيل" لا تعترف بهذه الأوراق ، فالمحتل يقبل بالشجرة ولا يقبل بالإنسان الفلسطيني.

وشدد جعارة على أن سلطات الاحتلال تريد الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بأي شكل من الأشكال، سواء من خلال البيوع الكاذبة، أو من خلال الإغراءات المالية الضخمة والضغط على الفلسطيني من أجل البيع، أو عن طريق المحاصرة وقطع الطرق، وعدم توفير الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وبنية تحتية.

دون نسيان المشاريع والقوانين التي تصدرها حكومات الاحتلال المتعاقبة من أجل شرعنة الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، وإقامة المستعمرات والقواعد العسكرية والمدارس الدينية فيها.

وواصل جعارة "الإسرائيلي لا هم له سوى الفلسطيني سواء كان مفاوضًا أو مقاومًا، فلا مجال للتعايش مع المحتل لأنه غير مؤهل للسلام مع الفلسطيني بسبب أيديولوجيته الكهونتوتية واللاهوتية الدينية، فهم يعتبرون الفلسطينيين غزاة، وهذه الأرض أرضهم ويريدون تحريرها من الفلسطينيين". [7]

محددات الاستهداف

قال الباحث في مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية سليمان بشارات: إن استهداف النقب يقوم على عدة محددات وهي:

أولًا: الامتداد الجغرافي الذي يسعى له الاحتلال في تعزيز وجوده على الأرض الفلسطينية، وهذا يعني مساحات واسعة يمكن أن يؤسس من خلالها منظومة استيطانية متكاملة.

ثانيًا: منذ سنوات طويلة شرعت "إسرائيل" في عمليات استثمار تطويرية للنقب، ومد خط مياه من طبريا إلى أراضي النقب، ليشكل لها مصدرًا لنسبة كبيرة من إنتاجها الزراعي، الذي يشكل لها مصدرا مهمًّا من صادراتها الزراعية.

ثالثًا: حلم "إسرائيل" في البعد الديمغرافي. هذا دفعها لإقامة العديد من التجمعات الاستيطانية بالنقب بهدف التوسع الديمغرافي.

ولتحقيق كل ما سبق وغيره من الأهداف فرض الاحتلال قيودًا تامة على الوجود الفلسطيني، وتحاول إفراغه من السكان في القرى غير المعترف بها.

ويرى بشارات أن هبة الفلسطينيين في النقب أمر مهم، يزيد من تعقيدات تنفيذ الاحتلال لمخططاته بسهوله، ولهذا السبب حاول الاحتلال استخدام القوة والقمع الشديد بهدف منع تطور هذه المواقف، ولكن هذه السياسية ستكون ذات مردود عكسي، وستعزز مقاومة أهالي النقب أكثر، وستجعل فكرة التحدي أكبر.

وختم: هناك صحوة أكبر لدى الفلسطينيين في الداخل وبالنقب، والمظاهرات التي شهدتها الجماهير الفلسطينية عقب أحداث الشيخ جراح، وما تبعه من شعور جمعي فلسطيني في جميع أماكن وجوده من شأنه أن يعزز الحضور الجماهيري مستقبلًا.

وبالتالي قد يكون هناك تحرك جماهيري من النقب، ويكون تحرك موازٍ له في الأراضي المحتلة عام 48 والتصدي لمخططات الاحتلال.

في المقابل سيستمر الاحتلال في مخططاته لاستهداف النقب، ولكن ربما تتخذ منحى مختلفا في الفترة المقبلة إذا ما شعر أن هناك مقاومة كبيرة. [8]

---

[1] - https://cutt.us/PaWcy
[2] - https://cutt.us/omoyt
[3] - https://cutt.us/dbdpJ
[4] - "الصندوق القومي اليهودي" منظمة صهيونية غير ربحية تأسس عام 1901 بغرض جمع الأموال من اليهود في العالم ووضع اليد على الأراضي الفلسطينية، وإقامة المستعمرات فيها.

[5] - https://cutt.us/yfkFu
[6] - https://cutt.us/yJfNn
[7] - أجرى الباحث المقابلة في 22-1-2022
[8] - https://cutt.us/JylJO